

Distr.: General
27 May 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية
المكانية على الصعيد العالمي
الدورة الخامسة
نيويورك، ٥-٧ آب/أغسطس ٢٠١٥
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت**
الأطر القانونية والمتعلقة بالسياسة العامة، بما في ذلك
المسائل المتصلة بالبيانات الرسمية

الأطر القانونية والمتعلقة بالسياسة العامة، بما في ذلك المسائل المتصلة
بالبيانات الرسمية
مذكرة من الأمانة العامة

تتشرف الأمانة العامة بأن توجه عناية لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية
المكانية على الصعيد العالمي إلى تقريرها عن المسائل القانونية والمتعلقة بالسياسة العامة التي
يتعين النظر فيه أثناء وضع إطار لدعم إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي
في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المسائل المتصلة بالبيانات الرسمية. ويمكن الاطلاع
على التقرير باللغة التي قُدِّمَ بها فقط على الموقع الشبكي
(http://ggim.un.org/ggim_committee.html). ولجنة الخبراء مدعوة إلى الإحاطة علماً
بالتقرير وإلى إبداء آرائها بشأن سبل المضي قدماً في تناول هذه المسألة.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

** E/C.20/2015/1



الرجاء إعادة استعمال الورق



موجز التقرير

اتخذت لجنة الخبراء القرار ١٠٩/٤ في دورتها الرابعة المعقودة في نيويورك من ٦ إلى ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، ورحبت فيه بالتقرير الذي يتناول الأطر القانونية والمتعلقة بالسياسة العامة، بما في ذلك المسائل المتصلة بالبيانات الرسمية، ولاحظت تزايد التطورات التكنولوجية الموقعية الأساس في أنحاء العالم التي يمكن أن تؤثر على تطوير الأطر القانونية والمتعلقة بالسياسة العامة من حيث تطبيقها في جمع المعلومات الجغرافية المكانية واستخدامها وتخزينها ونشرها. وسلّمت لجنة الخبراء أيضا بالشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء فيما يتعلق بالاتفاقية التي اقترحتها رابطة المحامين الدولية بشأن المعلومات الجغرافية، وأقرت بأن الاتفاقية تسعى إلى معالجة المسائل الجغرافية المكانية المعقدة التي تتطلب مزيدا من الدراسة المتأنية. وإذ تشير لجنة الخبراء إلى أن التشاور مع الدول الأعضاء ينبغي أن يقتصر على صياغة الاتفاقية المقترحة وإمكانية إرسالها، فقد طلبت إلى المكتب والأمانة العامة التواصل مع الرابطة بشأن الاتفاقية المقترحة ومواصلة رصد المسائل الناشئة في مجالي القانون والسياسة العامة وإبلاغ اللجنة والدول الأعضاء بها.

وتصف الأمانة العامة في تقريرها، الذي أعدته بمساعدة من مركز القوانين والسياسات المكانية، المسائل التي تؤثر في الأطر القانونية وأطر السياسة العامة اللازمة على الصعيد العالمي، وتبرز تعاونها مع رابطة المحامين الدولية على إعداد مشروع اتفاقية بشأن المعلومات الجغرافية.